الصالون الاقتصادي

الرقم الإشاري: _____

التاريخ: 16. أغسطس 2020م

توصيات الصالون الاقتصادي بشأن التعليم في ليبيا
(التحديات والحلول المقترحة)

الملخص:

يواجه التعليم في ليبيا بصفة عامة تحديات كثيرة تقف حاجزا أمام أي فرص تطويرية ، وقد حددت أغلب الدراسات المحلية والدولية هذه التحديات، ومع ذلك لم تتمكن الحكومات المتعاقبة على تخطيها أو معالجتها ضمن استراتيجية وآليات عمل تحسن الوضع وتواكب المستقبل، ومن هذه التحديات: تحديات بنيوية ناتجة عن أضرار حرب أو سوء إدارة أو ضعف المحافظة أو قلة الصيانة للمؤسسات التعليمية؛ مما أخرجها عن العمل كليا أو جزئيا، وتحديات منهجية كامنة في عدم مواكبة المناهج التعليمية ومحدودية تبني الحلول التقنية، بالإضافة إلى تحديات مجتمعية ومالية وتكنولوجية نتج عنها عدم مواكبة المخرجات لسوق العمل وارتفاع نسبة البطالة والتسرب من العملية التعليمية.

أن هذه التحديات جعلت الصالون الاقتصادي الليبي يدرس ملف التعليم من خلال لجنة تم تشكيلها من مجموعة من الأعضاء المتخصصين في التعليم والاقتصاد والقانون والتكنولوجيا، وقد استمرت أعمال اللجنة لأسابيع، حتى أنتجت هذا التقرير الذي يتناول -وبشيء من التفصيل- التحديات التي تواجه قطاع التعليم في ليبيا، مع إطلالة تاريخية على النظام التعليمي الليبي، وبعض البيانات والإحصائيات الدائمة، وانتهى بمجموعة من التوصيات التي تهدف إلى تحديث قطاع التعليم بما يخدم الاقتصاد الوطني بالدرجة الأولى، وقسمت هذه التوصيات إلى جزئيين، احتوى الجزء الأول على توصيات موجزة يمكن تبنيها على الأمد القصير، بينما تضمن الجزء الثاني توصيات أكثر تفصيل وتخصيص يتم أخذها في الاعتبار وتنفيذها على الأمد المتوسط والبعيد.

وفي الأمد القصير، أوصى الصالون الاقتصادي بإعادة تقييم الوضع الحالي وتحديد التحديات والفرص (SOWT) وتأثير المؤثرات الاجتماعية والسياسية والتكنولوجية وغيرها (PESTEL)، واتخاذ الإجراءات اللازمة لمعالجة التحديات البنيوية كصيانة المؤسسات التعليمية والاستثمار في الأصول التقنية ونشر ثقافة العمل التطوعي وتشجيع الابتكار والتركيز على الشراكات المحلية والدولية لنقل المعرفة وتطوير القطاع.

أما على الأمد المتوسط والبعيد، فقد أوصى الصالون بتبني رؤية وطنية لقطاع التعليم لتساهم في خلق "منظومة تربوية تعزز القيم النبيلة في المجتمع، وتنمي روح الريادة والإبداع والابتكار، وتصقل المهارات والمواهب، وتسهم في تحقيق مجتمع المعرفة والتعلم الذاتي، وتواكب التطور العلمي والتكنولوجي، بما يحقق اقتصادا قائما على المعرفة والتنمية المستدامة". وذلك بإعداد استراتيجية وطنية لتحديث النظام التعليمي الحالي بآليات مبتكرة تتوافق ومتطلبات سوق العمل وتعيد تأهيل المعلمين والموظفين وتدربهم بما يتماشى والتطورات العالمية في القطاع، وتفعل دور مراكز التأهيل والتدريب وتطور البحث العلمي عن طريق المؤسسات العامة والخاصة، وإعادة النظر في الدعم الحكومي للمؤسسات العامة وإعادة توجيه النفقات وربطها بالمخرجات البحثية وإعطاء دور أكبر للقطاع الخاص وتشجيع شركاته في تبني المنح الدراسية والأبحاث المتعلقة بالتطوير، بالإضافة إلى ضرورة إعادة النظر في عدد موظفي القطاع وإعادة هيكلته لتحقيق الرؤية العامة المستهدفة.

الصالون الاقتصادي الليبي

info@theeconomicsalon.org
www.theeconomicsalon.org

طرابلس - حي الاندلس

الرقم الإشاري: _____

التاريخ: 16. أغسطس. 2020م

نبذة عن الصالون الاقتصادي:

الصالون الاقتصادى هو منظمة ليبية استشارية غير حكومية، تم اشهارها بموجب موافقة مفوضية المجتمع المدني رقم 3139_2_20200625 بتاريخ 25/ يونيو/2020م. يهدف الصالون الاقتصادي من خلال أعضاءه أصحاب الخبرات الوطنية أو من خلال الاستشاريين الليبيين إلى تقديم الرأي والمشورة لصناع السياسات ومتخذى القرارات في القضايا المتعلقة بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية، وإيجاد الحلول للمشاكل والصعوبات والتحديات التي تواجه الاقتصاد الليبي بشكل عام، بما يكفل تنوعه وتعدد مصادره وتحقيق الاستقرار ورفاهية المواطن.

مقدمة:

إن عصر المعلومات الحالي يتعدى التقنيات ليعتمد على روح الابتكار، والإبداع في صناعة حلول جديدة، وسرعة التكيف مع متغيرات سريعة التطور، والتعلم المستمر الذي يضمن مواكبة هذه التغيرات، ودمج عدة تخصصات في قالب واحد. أن هذا العصر مخيف ولا ينتظر، وانعكست سماته على بيئة الأعمال ومتطلبات سوق العمل، وفي المقابل نجد الأنظمة التعليمية في بعض الدول النامية ـ ليبيا أنموذجا ـ لا تعالج مدخلاتها بالنظر إلى هذه السمات والمتطلبات، فتنتج مخرجات بعيدة عن الواقع والمطلوب، وهذه الفجوة تزداد بمرور السنوات، وقد يصبح النظام التعليمي بلا فائدة في حال استمراره على ما هو عليه الآن.

يعتبر التعليم من أهم القطاعات التي تؤثر في الوضع الاقتصادي للدولة، حيث يعتبر الأداء الكلي والجزئي للاقتصاد الوطنى انعكاسات لجودة مخرجات التعليم، وفي ليبيا يمر قطاع التعليم بمراحل صعبة بسبب الأوضاع الأمنية والسياسية، وتواجهه عدة تحديات إدارية وتنظيمية، ويعاني من قصور في الرؤية والأهداف العامة، مع أن قيمة نفقات هذا القطاع كبيرة، ولكنها تركزت على الأجور والمرتبات، لذا جاء هذا التقرير ليستعرض بعض الجوانب التاريخية والحاضرة في قطاع التعليم، ويبرز أهم التحديات التي تواجهه، وفي الختام يستعرض مقترحات وتوصيات التي يمكن تطبيقها في الأمد القصير والمتوسط، ويأمل الصالون أن تكون هذه التوصيات نواة بحثية لمتخذ القرار وأن يستفيد منها في تحسين قطاع التعليم.

info@theeconomicsalon.org
www.theeconomicsalon.org

طرابلس – حي الاندلس

أوجه القصور:

إن هذا التقرير يقيم العملية التعليمية من جوانب تأثيرها على المناحي الاقتصادية في السوق الليبي شاملة انعكاساتها على متطلبات سوق العمل ونسب البطالة وحجم النفقات العامة ودور القطاع الخاص الحالي والاستشرافي. ولم يتم تناول هذا الموضوع من الجانب التربوي للعملية التعليمية وتأثيراتها على القيم والسلوكيات المجتمعية، مؤكدين على أهمية هذا الجانب في العملية التعليمية، وتأثيره المهم والحيوي في خلق القيم المجتمعية والسلوكيات وتنمية روح الابداع والمبادرة والعمل الجماعي وانعكاسه على العملية الاقتصادية.

كذلك، فإن هذا التقرير ركز بشكل كبير على ما يمكن تحقيقه بشكل منطقي وفاعل متماشيا مع المتغيرات الحالية والتحديات السياسية والأمنية والمالية، لذا فإن الصالون الاقتصادي يرى وجوب التركيز في التقارير والأدبيات المستقبلية على إعداد دراسات تفصيلية لقطاع التعليم، بحيث تقيّم التحديات وتقترح حلول دائمة ومستقرة ضمن استراتيجية وطنية متكاملة وقابلة للتطبيق للنهوض بالقطاع، ويمكن أن تبنى على الرؤية المقترحة في هذا التقرير.

إطلالة على النظام التعليمي في ليبيا:

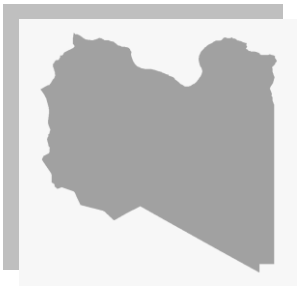

يقول المفكر والباحث Sir Ken Robinson عن التعليم في هذا العصر: أننا لا نعلم ما سيحمله المستقبل من تطورات، لكن يجب علينا تعليم أبنائنا للعيش والانسجام مع هذه التطورات والمتغيرات، وهو ما يعتبر تحدي كبير جدا، فكيف يمكن التخطيط لمستقبل نجهل خصائصه؟

ربما ما يساعدنا في الإجابة على هذا التساؤل، هو الخوض بشيء من الإيجاز في كيفية تطور المنظومة التعليمية في ليبيا عبر العصور، وكيف أدت بنا إلى اكتساب النظام التعليمي الحالي، ومنها نستطيع استخلاص أهم خصائص العصر والمستقبل وبناء منظومة تعليمية متجددة.

وتجدر الإشارة قبل السرد التاريخي لتطور التعليم في ليبيا، ينبغي أن نتذكر أنه كلما تطور العالم وتطور الاقتصاد، أصبح الإنسان بحاجة إلى معارف ومهارات جديدة ومختلفة ومتطورة.

و يلخص الجدول الآتي طبيعة ومشاكل وتحديات النظام التعليمي في ليبيا عن الفترة الممتدة من 1551-2011م (الصغير، 2012):

info@theeconomicsalon.org
www.theeconomicsalon.org

طرابلس – حي الاندلس

الفترة	حالة النظام التعليمي
قبل 1551م	بعد الفتح الإسلامي لليبيا على يد عمرو بن العاص عام (23 هـ644م) بدأ التعليم الديني في ليبيا يأخذ طابعا مميزا تبذل فيه الجهود وتوفر له الأموال بغية نشر تعليم الدين الإسلامي وتعليم اللغة العربية، وبناء المساجد واتخاذها بيوتا للعبادة وحلقات للدراسة والتعليم ومناقشة شؤون الناس، ومر التعليم الديني في ليبيا آنذاك بنفس المراحل التي مر بها في الدول الإسلامية، من حلقات الدراسة والتعليم الأهلي الذي قام في الكتاتيب والزوايا واستمر هذا الحال حتى حكمت الدولة العثمانية ليبيا عام (958 هـ 1551م).
من 1551م إلى 1911م	بعد الحكم العثماني ظل التعليم أهليًا في معظمه، يسير على النمط الإسلامي، وتكاد تكون سياسة الحكم العثماني التعليمية واحدة في كل عصوره الثلاثة، دون حدوث تغيير ملموس يميز بينها، واستمر التعليم تقليديًا متروكا للجهود الأهلية والفردية والتطوعية، ولم يعط التعليم الحديث اهتماما بل استخدم لخدمة الاغراض العسكرية. حيث لم يكن هناك تعليم مبرمج ومخطط يشمل رؤية وفلسفة وأهدافا واضحة المعالم نابعة من توجهات المجتمع الليبي وتخدم تطلعاته، بل تجمد دوره في المحافظة على الثوابت الدينية التقليدية التي عرفها المجتمع الليبي عبر العصور الإسلامية المتعاقبة.
من 1911م إلى 1943م	السياسة التعليمية الإيطالية كانت مبرمجة على مزج الليبيين بالثقافة الإيطالية، واعتماد اللغة الإيطالية في المقررات الدراسية، عدا مقررات اللغة العربية والدين الإسلامي، حيث كان المعلم الليبي مقصورا على تدريس اللغة العربية والدين الإسلامي، بينما تركت جميع المواد الأخرى للمعلم الإيطالي، كما كانت المناهج متشابهة مع مناهج المدارس الإيطالية، واقتصر التعليم على المراحل الأساسية في المدن الليبية عدا فزان التي لحقت في السنوات الأخيرة من الحكم الإيطالي.
من 1943م إلى 1951م	أن السياسة التعليمية البريطانية اتبعت في جميع مستعمراتها سياسة عدم التوسع في التعليم وعدم تحديثه، بينما هدفت السياسة التعليمة الفرنسية إلى نشر لغتهم وثقافتهم على حساب الهوية الوطنية تحت الاحتلال، ومع اختلاف الأسلوبين ظاهريا، إلا أن الغاية واحدة، وفي هذه الفترة كانت الأقاليم الثلاثة (طرابلس، فزان، برقة) منفصلة عن بعضها البعض، وبالتالي كانت الأنظمة التعليمية مختلفة من ناحية الأهداف والآليات.
من 1951م إلى 1969م	ورثت الدولة الليبية بعد استقلالها نظاما تعليميا ضعيفا كما وكيفا، يتسم بمحدودية التعليم لليبيين، ومحدودية الوسائل، وغياب المساواة بين الذكور والإناث، وواارتفاع نسبة الامية بين الراشدين لتصل 90% حسب تقارير منظمة اليونسكو لعام 1951م، وفي هذه الحقبة الزمنية شهد التعليم الابتدائي والإعدادي والثانوي توسعا كميا واضحا، وبدأ الاهتمام بالتعليم المتوسط والفني والعالي والخاص، كما أوضحت تقارير وزارة التربية والتعليم في ذلك الوقت.

info@theeconomicsalon.org
www.theeconomicsalon.org

طرابلس – حي الاندلس

من 1969م إلى 2011م	عرف التعليم في هذه الفترات تغيرات تشريعية وقانونية، أدت إلى تعديلات كبيرة في بنية التعليم، وبدأت ليبيا خلال هذه الفترة في برنامج الدراسات العليا بالداخل، وتطور التعليم بشكل ملحوظ في المجال الكمي (بزيادة عدد الطلاب)، ولكن هذا النمو لم يصاحبه تطور في المجال الكيفي، وظلت العملية التعليمية دون تحسين، من ناحية جودة المناهج ونوعية إعداد المعلمين، وكثافة الفصول وتوفير الأجهزة والمعدات والتقنيات والوسائل التعليمية، واستمرت طرق التدريس التقليدية التي تعتمد على الحفظ والتلقين، وتركز على الجانب المعرفي دون الالتفاف إلى المهارات والقيم.
من 2011م إلى 2020م	شهدت هذه الفترة من تاريخ ليبيا تغيرات سياسية كثيرة، واعتبرت جلها مرحلة انتقالية، تشكلت خلالها العديد من الحكومات والأجسام، ومع ذلك لم يشهد النظام التعليمي في ليبيا تغييرا ملموسا وواضحا، ولم يعاد النظر في فلسفة هذا النظام، ولا تأسيس نظاما جديدا، واقتصرت التغيرات على تعديل بعض المناهج وإزالة بعض الأفكار التي كانت تمثل فترة الحكم السابقة، وتحويل بعض المؤسسات التعليمية من الخاص إلى العام ومن العام إلى الخاص، مع حدوث زيادة ملحوظة في عدد العاملين في قطاع التعليم، وزيادة النفقات العامة لهذا القطاع، وتوقف المشروعات تحت التنفيذ بسبب الظروف السياسية والأمنية وتفشي الفساد الإداري والمالي.

قطاع التعليم- الأرقام والإحصائيات:

التعليم الأساسي والثانوي (العام والمهني والفني):

يعتبر التعليم الأساسي والثانوي من أهم المراحل التعليمية لما له من أثر كبير في تطوير النشئ وزرع القيم والثوابت الوطنية. حرصت الدولة على دعم قطاع التعليم بحيث يكون التعليم العام في ليبيا مجاني وإلزامي. ومنذ عام 2010م وحتى عام 2017م، استقر متوسط عدد سنوات التعليم التي تلقاها الليبيون (الذين بلغوا 25 عامًا أو أكثر) على 7.3 عامًا. وفي نفس الفترة استقرت أعوام التعليم المتوقعة لطفل في سن الالتحاق بالمدرسة على 13.4 عاما (UNDP,2018; BTI,2018). أما فيما يخص عدد المؤسسات التعليمية، فقد أشارت إحصائيات عام 2011م أنها تبلغ 3269 مؤسسة تعليمية عامة موزعة في كل ربوع الوطن، وأكثر من 600 مؤسسة تعليمية خاصة، يدرس بها 1,227,490 طالب موزعين على النحو التالي: 683,435 طالب في مرحلة التعليم الابتدائي، 320,430 طالب في المرحلة الإعدادية، 223,211 طالب في المرحلة الثانوية، كما بلغ عدد العاملين في قطاع التعليم 477,393 عامل ومرتباتهم الشهرية 411,663,394 مليون دينار وبإجمالي 5 مليار دينار سنويا طبقا لبيانات عام 2015م، (المنظمة الليبية للسياسات والاستراتيجيات، 2016 ؛ ديوان المحاسبة، 2015).

وبالنسبة للمعاهد المهنية فيبلغ عددها 114 معهد مهني، وتم إنشاء معاهد التدريب التقني والمهني (TVET) للقيام بتدريب وإعداد العمال الليبيين لتلبية الطلب في السوق، إلا أن التدريب الفني والتقني الحالي أصبح في عزلة نسبية عن سوق العمل، مما خلق فجوة بين العمال المهرة وغير المهرة، وزاد من صعوبات القطاع الخاص للحصول على عمال وطنيين مهرة.

التعليم العالي:

تحتوي الجامعات الليبية على ما يقدر 6% من عدد السكان، وتنفق في مجال التعليم والبحث العلمي أكثر من 20% من الدخل الإجمالي (مقارنة بـ 4.4% متوسط دولي)، كما تنفق 500 مليون دينار سنوي على الدراسات العليا بالخارج. طبقا لبيانات صادرة من وزارة التعليم عام 2018م، يتضح أن عدد الجامعات في ليبيا 32 جامعة معتمدة، منها 8 جامعات خاصة، ومن هذه الجامعات عدد 12 جامعة فقط تقدم إمكانية الدراسات العليا من خلال 71 كلية مقسمة على 376 قسم لدراسة الماجستير، و43 قسم لدراسة الدكتوراه، ويدرس بهذه الجامعات ما يفوق 500,000 طالب. (الأسود، 2020؛ وزارة التعليم، 2019).

وفيما يخص الجامعات الخاصة فإن كل هذه الجامعات تقتصر على تقديم الدراسة الجامعية (ولا تقدم دراسات عليا)، حيث تقدم 53 تخصص دراسي (Course). ويؤخذ على مجملها ضعف التحصيل العلمي وامتثال مناهجها بالمناهج التقليدية للجامعات العامة.

تحديات قطاع التعليم في ليبيا:

إن السبب الرئيسي في تقدم الدول هو التفكير المفتوح والاحترام المجتمعي الذي يحظى به العلماء فيها، بغض النظر عن جنسياتهم ومعتقداتهم، كذلك المستوى الإداري المتقدم المبني على التعليم التفاعلي والمعتمد على النقاش والتفكير والتقييم المتبادل، والرصيد المعرفي المتضمن في البرامج التعليمية، الذي خلق حلقة معرفية وأشرك الحكومة وقطاع الأعمال (Triple Helix)، مما خلق دور محوري للقطاع التعليمي في التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتوليد المعرفة والتطوير (الأسود، 2020). وفي الحالة الليبية يعتبر كل ما ذكر غائب، ولا نكتفي بهذا القدر لتشخيص حالة قطاع التعليم في ليبيا، فتوجد تحديات كثيرة، منها على سبيل المثال لا الحصر:

أولا: التحديات العامة:

1. تحديات بنيوية: يقصد بها تحديات البنية التحتية للمؤسسات التعليمية، فعلى الرغم من أن الدولة الليبية انفقت مبالغ كبيرة لإنشاء المدارس والمؤسسات والمركبات الجامعية، إلا أن سوء إدارة هذه المؤسسات وضعف خدمات الصيانة الدورية، أدى إلى تعطيل جزء منها، فعلى سبيل المثال، نلاحظ تعطل وتدهور حالة أغلب المكتبات والمسارح وورش العمل والفصول والقاعات داخل المؤسسات التعليمية نتيجة الإهمال وعدم الصيانة، بالإضافة إلى التعديات غير المدروسة على فضاءات المدارس المخصصة للنشاطات الترفيهية، كما تفتقر المؤسسات التعليمية لعدد كافي من الفصول والقاعات الدراسية مقارنة بعدد الطلاب، فبعض الفصول تحتوي على أكثر من 40 طالبا، في حين أن قدرتها الاستيعابية لا تتجاوز 25 طالبا، وفي هذا الصدد أشارت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD أن متوسط الطلبة في الفصل الواحد في فصول التعليم الأساسي 22 طالب، ويرتفع هذا العدد المتوسط في التعليم الثانوي ليبلغ 24 طالبا (OECD, 2011). وتعتبر هذه المسألة من المسائل المهمة نظرا لانعكاساتها على تركيز واستيعاب الطلاب

العلمي وإشراكهم في الدروس والمحاضرات، خاصة في مراحل التعليم المبكر، وبالإضافة إلى ما سبق، فإن البنية التحتية في قطاع التعليم تعتبر تقليدية من حيث التصميم، ولا تواكب التطورات في هذا المجال.

2. تحديات منهجية وتعليمية: توجد تحديات واضحة وملموسة في منهجية التعليم في ليبيا، وينعكس ذلك بشكل سلبي على العملية التعليمية، فعلى سبيل المثال، تتسم المناهج التعليمية بعدم مواكبة متطلبات سوق العمل والمتغيرات المحلية والدولية، كما أنها تتسم بكثافة المعلومات دون التركيز على جودة المادة العلمية والخبرة العملية، بالإضافة إلى ضعف تحصيل وأداء المعلمين الراجع إلى عدم الاختصاص وضعف المهارات وقلة التطوير والتدريب والتأهيل، وغياب روح المبادرة والعمل الجماعي والابتكار في المؤسسات التعليمية، ونقص الإيمان بأهمية العمل التطوعي.

3. تحديات مجتمعية: أن البيئة التعليمة ليست بمنأى عن البيئة المجتمعية المحيطة بها، بل وتؤثر عليها بشكل كبير، وفي هذا الصدد توجد تحديات مجتمعية مؤثرة في عمل المؤسسات التعليمية، منها على سبيل المثال، مشكلة السلوك والقيم في المجتمع وتأثيرها على العملية التعليمية والنظرة الدونية للمعلم وللقطاع التعليمي.

4. تحديات تكنولوجية: تلعب التكنولوجيا دورا كبيرا في تطوير القطاع التعليمي، بل أن بعض الدراسات أفضت إلى أنه بحلول عام 2030م سيكون 80% من التعليم رقمي، لذلك فإن التحدي التكنولوجي يعتبر من أكبر التحديات التي يواجهها قطاع التعليم الليبي، حيث يلاحظ قلة استخدام التكنولوجيا في العملية التعليمية في جل المؤسسات، وتفضيل طرق التعليم التقليدية، وضعف الاستخدام والتفاعل مع المعدات والحلول التكنولوجية. وكذلك يأبى بعض أعضاء هيأة التدريس على الانخراط في دورات التأهيل والتدريب الخاصة بالتكنولوجيا.

5. تحديات مالية: تعتبر التحديات المالية من اكبر التحديات في قطاع التعليم، حيث يعتبر ضعف قيمة المرتبات والأجور لموظفي التعليم من اهم أسباب تضمر وضعف أداء موظفي القطاع، مما يجبرهم على البحث عن مصادر دخل بديلة وانعكس ذلك على أدائهم. كذلك فإن إجمالي المبالغ المنفقة علي القطاع سنويا (سواء نفقات تسييريه اومرتبات وأجور) ترهق ميزانية الدولة ويشوبها الكثير من الفساد والمحاباة خاصة في اعداد موظفي القطاع حيث يستحوذ قطاع القطاع على 36.8% من إجمالي موظفي القطاع العام ، وبلغت المرتبات والأجور للقطاع 32% من إجمالي المرتبات. ومن ناحية ثالثة، فإن المبالغ المطلوبة لصيانة وإعادة تأهيل المدارس والجامعات خاصة المتضررة من الحروب والنزاعات يعتبر تحديا كبيرا في ظل الانقطاع المستمر لتدفقات النفط وارتفاع قيمة النفقات التسييرية.

6. تحديات أخرى: من بين التحديات الأخرى التي يواجهها القطاع التعليمي، وكغيره من قطاعات الدولة، هو الفساد والمحاباة سواء في التوظيف أو التكليف في الوظائف القيادية أو الإيفاد الخارجي، كذلك التزوير في الشهادات للطلبة وأعضاء هيأة التدريس ووجود مدارس وهمية أو غير مطابقة لمواصفات ومعايير الجودة المعتمدة من قبل وزارة التعليم.

info@theeconomicsalon.org
www.theeconomicsalon.org

طرابلس – حي الاندلس

ثانيًا: تحديات التعليم الأساسي (الابتدائي والإعدادي) والثانوي (العام والمهني والفني):

هناك عدة عوامل لنجاح المؤسسات التعليمية منها قدرة وزارة التعليم على تصميم سياسات وخطط مناسبة وتنفيذها، وخلق أنظمة تعليمية تقود إلى الابتكار والمنافسة وتعزيز الهيكلة المؤسسية وتحديد الأدوار والمسؤوليات في المؤسسات التعليمية ودعم الإدارة المدرسية ورعاية مديري المدارس الناجحين (World Bank، 2011)، وبمقارنة هذه العوامل يتضح أن المؤسسات التعليمة الليبية تفتقد لها جزئيا أو كليا، وبالتالي يمكن إيجاز أبرز التحديات في التعليم الأساسي والثانوي العام في النقاط الآتية:

- غياب الرؤية التعليمية وعدم وجود خطة واضحة للعملية التعليمية.
- انتهاج الأساليب التعليمية التقليدية بدلا من الأتمتة والتعليم الرقمي والاستخدام المكثف للتكنولوجيا.
- ضعف وكثافة المناهج التعليمية، دون التركيز على الجودة ومدى الاستفادة، مما خلق ضعفا في التحصيل العلمي.
- تسرب الطلاب من العملية التعليمية.
- التكدس الوظيفي للعاملين بالتعليم الذي ينعكس على هدر في الموارد البشرية وارتفاع نفقات الموازنة التسييرية.
- خلو المدارس من المكتبات وقواعد البيانات وشبكات الاتصال السمعية والبصرية.
- غياب المناخ الثقافي والعمل التطوعي داخل المؤسسات التعليمية.
- عدم وجود آليات مراقبة فعالة لأداء مدراء المدارس.
- غياب الهيكلة المؤسسية والخلط بين الاختصاصات والمسؤوليات في المؤسسات.
- ضعف اللوائح والقوانين والتعليمات.

أما التعليم الثانوي المهني والفني، والمتمثل في المعاهد المتوسطة التي يدخلها الطالب بعد اتمام مرحلة التعليم الأساسي، والتي تخرج المهن المساعدة في قطاعات وميادين الاقتصاد الليبي، فلا يزال متعثر حتى الآن، ولا يتوفر له الموارد الفنية والبشرية الكافية، مع غياب آليات وسياسات واضحة للتقييم داخل هذا القطاع، وبالتالي انخفض الإقبال على التعليم المهني والفني، خاصة مع الثقافة السائدة في المجتمع الليبي، التي تفضل التعليم الثانوي الأكاديمي الذي يقود التعليم الجامعي، ناهيك عن ضعف خريجي هذا النوع من التعليم بسبب تركز الإعداد والتأهيل في الجانب النظري، دون إعداد عملي في واقع مؤسسات العمل والإنتاج، وقد تسرب خريجي هذا النوع من التعليم إلى وظائف التجارة والبيع والشراء والوظائف الإدارية والكتابية في القطاعين العام والخاص، وبالرغم من وجود إدارة مركزية للتعليم الفني والمهني بوزارة التعليم، إلا أنها في حاجة إلى مزيد من أعمال التخطيط والمتابعة والتقييم، والتواصل مع مراكز التقنية والعمل في الداخل والخارج، والتنسيق والتشاور مع رجال الأعمال، خاصة في تخطيط المناهج والتخصصات التي ترتبط باحتياجات سوق العمل في ليبيا (الصغير، 2012).

ثالثا: تحديات التعليم العالي (الجامعات والمعاهد):

أشارت دراسات البنك الدولي لعام 2011م، والخاصة بالمؤسسات العليا البحثية، إن أهم أسباب النجاح هو الاعتماد على مجموعة من معايير التقييم (والتي تم الاستئناس بها في النقاشات الحوارية التي دارت بين أعضاء اللجنة المكلفة بدراسة هذا الملف)؛ لتقييم قطاع التعليم في ليبيا، والتي يمكن تلخيصها في الآتي:

- القيادة: إن قيادة المؤسسات التعليمية أمر بالغ الأهمية حيث يبنى عليه نجاح المؤسسة من عدمه، وتختلف نماذج القيادة في المؤسسات التعليمية العالمية طبقا للرؤية العامة للدولة والنظام الاقتصادي المتبع، ففي بعض الدول كبريطانيا وأمريكا، توكل قيادة تلك المؤسسات إلى خريجين متخصصين في إدارة الشركات، وليس لهم علاقة بالعملية التعليمية؛ لضمان تحقيق عوائد وكبح الإنفاق، وفي نماذج أخرى توكل الإدارة إلى أكاديميين لدفع عمليات البحث العلمي، وبإسقاط ذلك على البيئة الليبية، نجد أن نموذج القيادة اقتصر على أكاديميين تم تكليفهم من قبل وزير التعليم لتنفيذ السياسات العامة وقرارات الوزارة فقط، مما أثر على إمكانية تطوير المؤسسات التعليمية الليبية.
- السياسات الحكومية: تؤثر السياسات الحكومية بشكل كبير على العملية التعليمية، وعلى تحديد الأولويات الوطنية لاعتمادها في المناهج، إلا أنه ووفقا للواقع الملموس فإن تجاوب الجامعات مع الأولويات الوطنية محدود جدا خاصة في ظل الظروف الحالية واقتصار عمل الجامعات منذ زمن على تنفيذ آلية تقليدية جامدة في التعليم لا تتماشي والسياسات الحكومية ومتطلبات السوق.
- التمويل: يعتبر التمويل من أهم ركائز العملية التعليمية والبحث العلمي، ففي عدة دول ارتبط التمويل بمقدار الإنتاجية من البحث العلمي والكفاءة في التعليم، إلا أن التمويل في الحالة الليبية يقتصر على الإنفاق الحكومي السخي، ولا تحقق الجامعات أي تمويلات خاصة تذكر لتغطية نفقاتها.
- تحديد أهداف وسياسات مؤسسية واضحة: إن وجود رؤية وأهداف وسياسات واضحة تساعد المؤسسات التعليمية على تحقيق النتائج المرجوة وإمكانية قياس تنفيذ تلك الأهداف، إلا أن ذلك غائب في التجربة الليبية، وهذا ما أكدته أيضا دراسة دولية (Libya restart) بعد تقييمها لعدد 16 جامعة، منها جامعة خاصة واحدة في 2020م، حيث بينت الدراسة أن هناك قصور في إعداد رؤية واستراتيجية واضحة من قبل وزارة التعليم الليبية، خاصة فيما يخص تطوير المناهج التعليمية واقتصار السياسات العامة الصادرة من الوزارة على معالجة مختنقات الأمد القصير دون التركيز على الأمد الطويل.
- تطوير ثقافة أكاديمية: إن تطوير الثقافة الأكاديمية عامل مهم في النجاح، يعول عليه لتطوير المؤسسات، وفي هذا الصدد خلصت دراسة لجامعة هارفرد إلى تحديد عدد من العوامل لتكوين ثقافة أكاديمية ناجحة، منها: ضرورة إشراك الموظفين والطلبة في تطوير هذه الثقافة والتركيز على اختيار الموظفين بحكمة، واختيار المناهج التعليمية التي تعكس الرؤية المستهدفة، والتركيز على إعادة بناء الشبكات الاجتماعية. إن جل هذه النقاط غير متوفرة في الحالة التعليمية الليبية، فغياب الرؤية والأهداف على أغلب المؤسسات العاملة أمر مقر به، واختيار الموظفين وأعضاء هيأة التدريس يتم بطرق عشوائية يشوبها المحاباة والمجاملة، ودور إشراك الطلبة والموظفين في رسم السياسات العامة للمؤسسات، علاوة على جمود وقدم المناهج المعتمدة في العملية التعليمية الليبية.

info@theeconomicsalon.org
www.theeconomicsalon.org

طرابلس – حي الاندلس

- **توفير أطقم تعليمية متخصصة:** إن الاطقم التعليمية المتخصصة تعتبر من أهم أسس النجاح للمؤسسات التعليمية، لذلك يجب التركيز على جودة هذه الأطقم، وفي الحالة الليبية، لدي المؤسسات الليبية أطقم تعليمية جيدة تحصلت على خبرات محلية ودولية، إلا أن جل هذه الأطقم خاصة أعضاء هيأة التدريس لديهم بعض التحديات، لاسيما وأن المناهج التعليمية التي يقومون بتدريسها لا تتطور بالشكل المطلوب مع التغيرات العالمية، وعدم توفير دورات تدريبية وتأهيلية مستمرة لهؤلاء الأعضاء، كذلك عدم رغبة بعضهم في تطوير أنفسهم، والانكفاء على ما يجيدون تدريسه.

وبالإضافة إلى ما سبق يواجه هذا التعليم العالي التحديات الآتية (الحوات، 2019):

- عدم تناسق المرافق التعليمية (الكليات والجامعات) مع وظيفتها التعليمية والتربوية، فالجامعة أو الكلية موجودة غالبا في مبنى لمدرسة ثانوية أو معهد وبخاصة في المدن الليبية الصغيرة.
- توزيع وتشتت الموارد البشرية بسبب الانتشار الأفقي لمؤسسات التعليم العالي، مما شكل ضغطا على أعضاء هيأة التدريس لتوزيع جهودهم والسفر من جامعة إلى أخرى للتدريس.
- نقص المختبرات والمعامل وقواعد البيانات وشبكات الإتصال.
- نقص أعضاء هيأة التدريس المتخصصين في كثير من الميادين وكثافة ساعات التدريس للأستاذ في اليوم الواحد، فلا يترك له وقتا للتفرغ للبحث العلمي وتطوير محتويات تخصصه.
- ظهور التعليم العالي الخاص الذي لا تتوفر فيه شروط التعليم الجامعي الخاص المتبع في العالم، فمن المفترض أن تكون الجامعات الخاصة مراكز الاختراع والاكتشاف بينما في ليبيا يسمح بهذه الجامعات لتخفيف الضغط المتزايد على الجامعات العامة فقط.
- الاهتمام بالجوانب الكمية وإهمال الجوانب النوعية عند تقييم جودة التعليم العالي.
- عدم الاهتمام باللغات الأجنبية (خاصة اللغة الإنجليزية) في العملية التعليمية.

التوصيات:

أولا: التوصيات قصيرة الأمد:

1. إعادة تقييم الوضع الحالي لقطاع التعليم، وتحديد نقاط القوة والضعف والتحديات والفرص (SOWT) ودراسة وتحليل البيئة الخارجية والمحيطة (PESTEL) كالمؤثرات الاجتماعية والسياسية والتكنولوجية.
2. استغلال فترة التوقف بسبب جائحة كورونا في صيانة المؤسسات التعليمية المتهالكة قبل بدء العام الدراسي القادم.
3. تخصيص جزء من موازنة قطاع التعليم للاستثمار في الأصول التقنية، والبدء في دراسة كيفية إدخالها على العملية التعليمية.
4. تسوية الأوضاع الوظيفية والعلمية لأعضاء هيأة التدريس في مختلف المؤسسات التعليمية.
5. مراجعة التشريعات والقرارات المتعلقة بالتعليم في ليبيا ومدى مناسبتها للرؤية المستقبلية للتعليم.

info@theeconomicsalon.org
www.theeconomicsalon.org

طرابلس – حي الاندلس

6. نشر ثقافة العمل التطوعي وتشجيع الابتكار في مجال التعليم من خلال مواقع التواصل الاجتماعي.
7. الإسراع في بناء مركز أو قاعدة بيانات في كل مدرسة وربطها بقاعدة البيانات العامة.
8. البدء في التواصل لعقد الشراكات مع المؤسسات الدولية والمحلية لتحسين قطاع التعليم.
9. دراسة الوضع الحالي للتعليم بمشاركة الخبرات والشباب، والبدء في وضع رؤية التعليم 2030، التي تتطلب مراجعة التشريعات والقرارات والسياسات والآليات ورصد الإمكانيات ومدى مناسبتها لتحقيق هذه الرؤية.

ثانيًا: التوصيات متوسطة الأمد:

يرى الصالون الاقتصادي الليبي أن هذه التوصيات يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار في الأمد المتوسط، ويتم تبنيها ضمن استراتيجية وطنية لتطوير قطاع التعليم، لكي ينسجم مع العصر الحالي، عصر أهداف التنمية المستدامة Sustainable Development Goals (SDGs) والثورة الصناعية الرابعة Fourth Industrial Revolution، ويبدأ الصالون توصياته باقتراح رؤية قطاع التعليم 2030، كالآتي:

"منظومة تربوية تعزز القيم النبيلة في المجتمع، وتنمي روح الريادة والإبداع والابتكار، وتصقل المهارات والمواهب، وتسهم في تحقيق مجتمع المعرفة والتعلم الذاتي، وتواكب التطور العلمي والتكنولوجي، بما يحقق اقتصادا قائما على المعرفة والتنمية المستدامة"

ويتم الوصول إليها بتحقيق الأهداف الآتية:

- **تحديث النظام التعليمي بآليات مبتكرة لتعزيز القيم وتحسين الوضع القائم وتحقيق متطلبات سوق العمل، وذلك بالتركيز على:**

1. تقييم النظام التعليمي القائم وتحديد أوجه الخلل فيه واقتراح الحلول المناسبة لتطويره.
2. إنشاء مؤسسات تعليمية حديثة ومتطورة تعزز التحول الرقمي في النظام التعليمي.
3. ربط التعليم بمتطلبات واحتياجات سوق العمل.
4. فتح باب المنافسة في قطاع التعليم للاستثمار الداخلي والخارجي وفق معايير تتوافق والرؤية الوطنية.
5. تصميم مناهج تعليمية تضمن التطور العلمي والتكنولوجي وتواكب متطلبات سوق العمل.
6. تشجيع التعلم الذاتي والتعليم المنزلي في كل المراحل التعليمية.
7. التحفيز على التعليم ما بعد المستوى الجامعي.
8. تحديد معايير مراقبة جدوى العملية التعليمية وتقييمها طبقا لأهداف التنمية المستدامة.
9. إعداد ميثاق شرف للعمل التعليمي في كافة المؤسسات التعليمية للالتزام بالمبادئ السامية والقيم النبيلة التي تحترم كرامة الانسان وتقدس العلم وتحث على الشفافية والمصداقية.

info@theeconomicsalon.org
www.theeconomicsalon.org

طرابلس – حي الاندلس

- **إعادة تأهيل المعلمين والموظفين وتدريبهم، وذلك بالتركيز على:**

1. تفعيل دور مراكز التأهيل والتدريب المحلية ودعمها، وتصميم برامج تدريبية تتناغم مع التطورات.
2. تدريب الموظفين العاملين في قطاع التعليم بالتعاون مع مؤسسات وبيوت خبرة دولية.
3. إيفاد وتدريب المعلمين في مؤسسات خارجية قائمة لتلقي المعرفة.

- **تحفيز وتطوير البحث العلمي ودعم الإيفاد بالداخل والحد من الإيفاد الخارجي؛ لتحقيق مشاركة فعالة وذلك بالتركيز على:**

1. إعادة النظر في طرق وآليات البحث العلمي المتبعة.
2. ربط نتائج البحث العلمي بالدعم الحكومي للمؤسسات العامة والخاصة.
3. تشجيع قطاع الأعمال على الانخراط في البحث العلمي ودعمه.
4. إنشاء شراكات مع مؤسسات دولية ومراكز أبحاث لتبادل الخبرة ونقل المعرفة.
5. إنشاء مراكز بحثية رصينة سواء بدمج أو استحداث أو بمشاركة مراكز قائمة لخلق قيمة مجتمعية مستندة البحث العلمي والابتكار.
6. مراجعة سياسات الدراسة بالخارج وتقييم مدى جدواها وتحديد التخصصات الدقيقة التي تحتاج الدراسة بالخارج.
7. تغطية الرسوم الدراسية للدراسة بالخارج بقروض حكومية تعطى بضمانات وتسدد على فترات طويلة للراغبين تحقيقا للعدالة المجتمعية وتوازن الفرص.
8. دعم الإيفاد الداخلي بخبرات دولية.
9. توفير منح رعاية للدراسة والتعلم من الشركات العاملة.

- **تخفيض عدد موظفي قطاع التعليم، وإعادة توجيه الإنفاق الحكومي في هذا القطاع، وذلك بالتركيز على:**

1. تقييم الهيكلة المؤسسية لوزارة التعليم والجهات التابعة لها.
2. حصر احتياجات قطاع التعليم الوظيفية، وإعادة تقييم العاملين، وإحالة المستغني عنهم إلى وزارة العمل والتأهيل.
3. دراسة أوجه الإنفاق الحكومي في قطاع التعليم وترشيده، ودراسة إمكانية ربط الإنفاق الحكومي بالنتائج البحثية والمستويات المحلية والدولية.
4. إعطاء القطاع الخاص فرصة عادلة في الدعم الحكومي في مجالات البحث والتطوير العلمي.

وبأكثر تخصيص، يمكن عرض أهم توصيات الصالون الاقتصادي الليبي لقطاع التعليم على الأمد المتوسط، حسب المراحل التعليمية ونوعية التعليم، كما موضح في الجدول الآتي:

info@theeconomicsalon.org
www.theeconomicsalon.org

طرابلس – حي الاندلس

التعليم الأساسي والثانوي	1. التركيز على أهمية دور "رياض الأطفال" بالسلم التعليمي وضمها لمرحلة التعليم الأساسي (تمهيدي2/1). 2. استحداث مدارس التعليم النوعي الخاص بتعليم ذوي الاحتياجات الخاصة. 3. ضرورة تصميم سياسات وخطط عامة من قبل الوزارة لتطوير التعليم الأساسي والثانوي. 4. ضرورة الاعتماد على التطور التكنولوجي في التعليم، وحث الطلبة على التفاعل الإلكتروني والتعلم عن بعد. 5. التركيز على إدارة المدرسة وتحديد مهامهم وتقييمهم بشكل مستمر ودعمهم ورعايتهم لإنجاح العملية التعليمية. 6. التركيز على جودة ونوعية المناهج التعليمية أكثر من كمية المناهج التعليمية. 7. التركيز على الكفاءة والتحصيل بقدر أكبر من التركيز على النجاح والحصول على الشهادات. 8. التواصل المجتمعي البناء بين المؤسسات المحلية وأولياء الأمور.
التعليم العالي	1. إعادة تطوير نموذج تعليمي يشرك الحكومة والقطاع الخاص والأكاديمي لضمان تخريج طلبة قادرين على العمل وفق احتياجات السوق وتحقيق الأهداف والسياسات العامة للحكومة. 2. تطوير نظام حوكمة فعال وقابل للقياس، خاصة على مستوى الجامعات والمعاهد. 3. الدفع بالاستقلالية الأكاديمية للجامعات في اختيار وتطوير الأهداف والرؤى، مما ينعكس على المناهج التعليمية. 4. إدخال الأصول التقنية والبرامج في العملية التعليمية (Software & Hardware)، وإنشاء منصات رقمية لتقديم الخدمات التعليمية. 5. إدخال تعديلات على المناهج التعليمية لإعداد الخريجين للحياة العامة وفق أسس تعزز القيم والأخلاق والفكر. 6. دعم عمليات التمويل الذاتي والاستقلال المالي للمؤسسات التعليمية، خاصة من الأعمال البحثية والدراسات. 7. التركيز على تطوير الموظفين وأعضاء هيأة التدريس بما يتماشى والتطور الرقمي. 8. إعطاء دور اكبر للقطاع التعليمي الخاص في العملية التعليمية وفق معايير وأطر يتم تحديدها ووضع منهجية واضحة وقابلة للتقييم والرقابة في اختيار الجامعات والمعاهد الخاصة. 9. دعم التعاون الدولي بين الجامعات والمؤسسات الدولية والجامعات الأخرى لنقل المعرفة والمشاركة في الدراسات خاصة الوطنية والإقليمية والدولية. 10. استقطاب الجامعات العالمية لفتح فروع في ليبيا.

info@theeconomicsalon.org
www.theeconomicsalon.org

طرابلس – حي الاندلس

تابع التعليم العالي	11. تعزيز الأهمية الاجتماعية للجامعات والمؤسسات التعليمية، وذلك بالتعاون مع الجهات المحلية ومؤسسات المجتمع المدني وأولياء الأمور. 12. تعزيز دور اتحاد الطلبة وتشجيع الفعاليات والنشاطات والمعارض والمسابقات. 13. تعزيز دور المشرف الأكاديمي للطلبة، الذي يراقب ويحفز العملية التعليمية ويحل مشاكلهم. 14. وضع برامج تدريبية للخريجين المتميزين لتدريبهم على مهارات مطلوبة في سوق العمل. 15. إضافة تخصصات جديدة وتنوع التخصصات Double Major. 16. تعزيز دور معايير الجودة والتصنيف عبر التعاقد مع مؤسسات إقليمية ودولية لإعداد تصنيفات سنوية للجامعات الليبية وبتقرير رسمي معتمد.
التعليم المهني	1. ضروه تقديم الدعم المهني المطلوب لهذه المراكز للتطور والمواكبة. 2. إعطاء حوافز للمدربين والمتدربين في المعاهد المهنية. 3. التفكير في إعطاء إعفاءات ضريبية أو أي حوافز تشجيعية لانخراط القطاع الخاص في التعاون والتوظيف في الأعمال المهنية. 4. تدريب المتدربين وفقا لمعايير التعلم الدولية. 5. التحفيز على تبني ودراسة لغات أجنبية. 6. وضع آليات واضحة للتعاون بين مراكز التدريب والمؤسسات العاملة في السوق الليبي. 7. استحداث تخصصات حديثة تتناسب مع مستجدات واحتياجات الاقتصاد الليبي وأسواق العمل. 8. العمل على تحديث مناهج التعليم المهني والفني واعتماد مبدأ التدريب المستمر. 9. التعاون بين مراكز التدريب والمؤسسات الدولية لنقل المعرفة. 10. تقوية الشبكة الاجتماعية وإخراط المؤسسات المحلية وخلق حوارات ما بين أصحاب الأعمال والمؤسسات التعليمية. 11. العمل على مشاريع مشتركة لتطوير التدريب المهني.

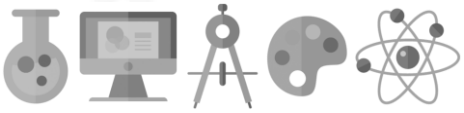

الخلاصة:

إن قطاع التعليم الحالي لا يحقق الأهداف المرجوة ولا يتوافق مع متطلبات سوق عمل خاصة في ظل التطور العلمي والتكنولوجي العالمي، لذا يجب على متخذ القرار التركيز على التوصيات المقترحة للأمد القصير والعمل على تحقيقها خاصة خلال توقف العملية التعليمية نتيجة جائحة كورونا، أما مقترحات الأمد المتوسط فتتحقق بإعداد رؤية وطنية شاملة تحقق الأهداف وترسم السياسات العامة للقطاع محددة بجداول زمنية شاملة لإعادة هيكلة القطاع وتحديثه.

info@theeconomicsalon.org
www.theeconomicsalon.org

الصالون الاقتصادي الليبي

طرابلس – حي الاندلس

المراجع العربية:

1. الأسود، محمد، (2020)، الجامعة لم يعد مبنى تحيطه الاسوار، مقال غير منشور.
2. الحوات، علي، (2019)، الأبعاد الاجتماعية والثقافية للتعليم في ليبيا، الطبعة الأولى، (منشورات الجامعة المغاربية باتحاد المغرب العربي) ص134-138.
3. الصغير، حميد فرج، (2011)، تاريخ التعليم في ليبيا من 1551م حتى 2011م، الطبعة الأولى، (مكتبة طرابلس العلمية العالمية- طرابلس) ص11-170.
4. المنظمة الليبية للسياسات والاستراتيجيات، (2016)، التعليم في ليبيا المختنقات والتحديات وسبل المعالجة، ص1-20.
5. ديوان المحاسبة الليبي، (2015)، التقرير العام.
6. وزارة التعليم، (2019)، التقرير السنوي للإحصائيات والمؤشرات الوطنية للتعليم 2018/2019.

المراجع الاجنبية:

1. Bertelsmann Stiftung (BTI), (2018), Country Report - Libya. Published by Gütersloh: Bertelsmann Stiftung.
2. Havrverd, (2018), building strong school culture, (online), available at: www.gse.harvard.edu/news/uk/18/09/building-strong-school-culture.
3. GIZ, (2013), Building the future with youth, challenges of education and employability (Libya).
4. OECD, (2011), The school environment, (online), available at: www.oecd-ilibrary.org/education/highlights-from-education-at-a-glance-2010/how-many-students-are-in-each-classroom_eag_highlights-2010-30-en;jsessionid=RxXJ_ivE-IodImkoXnu5jTce.ip-10-240-5-31.
5. UNDP, (2018), Human Development Indices and Indicators: 2018 Statistical Update, UNDP.
6. UNIMED, (2020), Libya restart, a journey analysis, Rome.
7. World bank, (2011), leaning for all, education strategy (online), available at: http://pubdocs.worldbank.org/en/418511491235420712/Education-Strategy-4-12-2011.pdf.

الصالون الاقتصادي الليبي يبدي استعداده لعقد حوار وطني تحضره كل الأطراف ذات العلاقة لإثراء هذه المقترحات والتوصيات، والمساهمة في تنفيذها من أجل ترشيد الإنفاق وتحسين إدارة الموارد العامة للدولة الليبية.

info@theeconomicsalon.org
www.theeconomicsalon.org

طرابلس – حي الاندلس